



# التصدير في مصر

السياسات والعوائق والفرص

إعداد  
أسماء علي



## تمهيد:

يظل التصدير أحد أهم النوافذ الرئيسية لدخول الأسواق الخارجية، ومنذ القدم أدركت المدارس الاقتصادية هذا الأمر بدءًا بالتجاربيين الذي اعتبروا أن ثروة الأمم قائمة على حجم امتلاكها للذهب والفضة، والذي يتحقق من خلال التجارة والتصدير بوجه خاص، مرورًا بالكلاسيكيين وغيرهم، وحتى الفكر الاقتصادي الحديث الذي عدّ التجارة الخارجية أحد أهم دوافع عمليات التنمية للدول؛ لذا تُعدّ الصادرات مصدرًا من مصادر الدخل القومي، كما يُعدّ التصدير أداة تنموية غاية في الأهمية لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على العمل والاستقرار.

ويعد التصدير طوق نجاة نحو النهوض الاقتصادي لدولة مثل مصر، فلا يقتصر دوره على توفير العملة الأجنبية للدولة فحسب، بل يعد أحد العوامل المساعدة على رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وفقًا للمعادلة التالية التي تشير إلى إجمالي الناتج المحلي؛ وهو ما يكون مساويًا لإجمالي الاستهلاك الخاص مضافًا إلى الإنفاق الحكومي والاستثمار بأشكاله كافة مضافًا لهم صافي الميزان التجاري وهو: (إجمالي التصدير - إجمالي الاستيراد  $(GDP = C+G+I+(X-M)$ )، فضلًا عن مساهمته في تقليل البطالة في ظل العلاقة الطردية بين زيادة الصادرات ورفع معدلات العمل وتوفير فرص عمل منصبًا في النهاية نحو زيادة الاستثمارات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولمزيد من التعرف على دور التصدير سنقسم الآثار التي تحدثها زيادة الصادرات إلى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة على كل من الاقتصاد والأفراد.

في هذه الدراسة نحاول التعرف على واقع التصدير داخل الاقتصاد المصري، وكيف سيصبح شكله إن تعرض لأي تغيير؟ وهل سيؤدي إلى تغيير في مكونات العناصر الأخرى أم أن تأثيره سيكون غير معنوي في ظلّ الكم الهائل من المتغيرات المكونة للاقتصاد؟ كما سيتضح لنا انخفاض التوجه العام للصادرات المصرية منذ ٢٠١٣-٢٠١٧ بمعدل ٣٪ مع تحرير سعر الصرف الذي نتج عنه انخفاض أسعار المنتجات المصرية مقابل المنتجات الأخرى<sup>١</sup>، لذا نتساءل هل كان هذا كافيًا لزيادة الطلب على المنتج المصري؟ وهل المستهلك الخارجي لديه رغبة في تحمل تكلفة الفرصة البديلة للتحويل إلى المنتج المصري؟

هناك الكثير من الدول التي تمكنت من إحراز تقدم في الاستفادة من الفرص التصديرية، منها على سبيل المثال: تركيا التي بلغت صادراتها عام ٢٠١٧ حوالي ١٥٧ مليار دولار، وجنوب إفريقيا التي بلغت صادراتها في العام نفسه ما يقرب من ٨٩,٥ مليار دولار<sup>٢</sup>، لذا لا يمكننا إغفال دور الدولة في النهوض بالصادرات، وهنا يثار التساؤل حول دور الحكومة المصرية في التصدير، هل هو دور إيجابي أم سلبي أم غير مرئي؟ وما خططها لدفع الصادرات نحو الأمام ومدى جدية هذه الخطوات والخطط؟

١ وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (<https://bit.ly/2GLnMP6>)، تاريخ الدخول: ١٧ يوليو ٢٠١٨.

٢ وفقًا لبيانات مركز التجارة العالمي، (<https://bit.ly/2rY9nEQ>)، تاريخ الدخول: ٨ أكتوبر ٢٠١٨.



وتدفع بعض المعوقات التي يواجهها قطاع التصدير والعاملون به بعض الشركات للتحويل من التصدير إلى الاستيراد، ولا تقتصر هذه المعوقات على البيروقراطية، وكثرة الإجراءات الحكومية المستهلكة للوقت، والكثير من التعقيد؛ بل تشمل نقص التسويق الفعّال لدى الشركات لاعتمادهم على طرق التسويق التقليدية، وانخفاض مستوى خدمات الموانئ، وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات، والرسوم على الصادرات والواردات، وغيرها من المعوقات التي سنحاول مناقشتها في هذه الدراسة.

وذلك من خلال العناصر الآتية:

- التصدير في الفكر الاقتصادي
- أثر التصدير على الاقتصاد
- واقع التصدير في مصر
- السياسات التصديرية في مصر
- العوائق والفرص في قطاع التصدير المصري

### التصدير في الفكر الاقتصادي:

رأى التجاريون أن ثروة الأمم تتمثل في امتلاكها لأكثر قدرٍ من المعادن النفيسة «الذهب والفضة»؛ لذا تهدف الأمم إلى الحصول على أكبر قدرٍ ممكن من هذه المعادن من خلال علاقاتها بالعالم الخارجي وهذا يتحقق من خلال التجارة الخارجية أو الاستعمار، كما دارت أفكارهم حول كون التجارة والصناعة أكثر أهمية من الزراعة؛ ولذا انصب جُلُّ الاهتمام على التجارة الخارجية لأن الفائض سيتسبب في زيادة ثروة الدولة لذا عملوا بكل جهد للحصول على المعادن من خلال التجارة<sup>٣</sup>.

وقد وضعت الدولة عددًا من السياسات المشجعة على الصادرات، منها: العمل بشكل مستمر على توسعة الأسواق الخارجية الجديدة وإيجادها واكتسابها وخصوصًا في البلاد المكتشفة حديثًا، وتخفيض نفقات إنتاج السلع التي تُصدّر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة، وتقديم الدعم للصناعات التصديرية لمساعدتها على الصمود أمام المنافسة الخارجية، والاهتمام بالخدمات التي تُصبُّ في صالح التجارة الخارجية، وقد طبقت العديد من البلاد - مثل فرنسا وإسبانيا - هذه السياسات قديمًا، وانطوت هذه السياسات على عدد من الإيجابيات والسلبيات أثناء تطبيقها ولذلك ظهر الفكر الاقتصادي التقليدي، كما أن العلاقة بين أفكار التجاريين والبلاد النامية في الوقت المعاصر ما زالت مستمرة، فرغم أن آراء التجاريين منطوية على كثير من السلبيات التي جعلت تطبيق هذه السياسات غير موفق في مراحل سابقة خصوصًا مع ظهور عدد من المتغيرات، إلا أنه لا يجب أن

٣ هبة قطان: نظريات التجارة الدولية، [د.م.]، [د.ن.]، [د.ت.]، ج ١، ص ٤.

خالد سعيد البحيسي: التطور في الفكر الاقتصادي، غزة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، [د.ت.]، ص ١١، ١٢.

نستنتج منه أن آراء التجاربيين وسياساتهم قد قُضي عليها إلى غير رجعة حالياً، فلا تزال بعض السياسات مطبقة في حدود معينة منها آراؤهم بخصوص فكرة زيادة كمية النقود التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم زيادة الاستثمار والإنتاج، كما أن أفكارهم حول ضرورة تحقيق الفائض في موازين المدفوعات عن طريق الرقابة على الصرف لم يندثر تماماً، وهناك الكثير من الدول التي تعتمد على هذا النظام، حيث تسعى معظم البلاد - ومنها مصر - إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الواردات<sup>٤</sup>، فضلاً عن سياسات تدخل الدولة لمساندة الصادرات التي ما زالت مستمرة، ففي مصر على سبيل المثال يُقدّم دعم مباشر وغير مباشر «فني» للشركات المصدرة وكل العاملين في مجال التصدير لتحفيزهم، كما تُقدم الصين أيضاً دعماً مادياً كبيراً لصادراتها رغبةً في استحوادها على الأسواق الخارجية رغم وجود عدد من العقوبات المُطبقة لمنع الإغراق<sup>٥</sup>.

على غرار التجاربيين ولكن بنمط مختلف، أبدى الكلاسيكيون اهتماماً كبيراً بأنشطة التجارة الخارجية ف«آدم سميث» الذي يُعدُّ أحد رواد الفكر الكلاسيكي اهتم بعدد من السياسات ودافع عنها، مثل: التجارة الحرة، وعدم التدخل، والسياسة الاستعمارية، كما اهتم «سميث» بالسوق واعتبره المحدد الأول للنمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق، مؤكداً على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، وبعثه على الاهتمام بهذا النشاط كان القوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي لا المعدن النفيس<sup>٦</sup>.

وقديماً كان الفكر التجاري قائماً على الميزة المطلقة للتكاليف<sup>٧</sup>، ومن ثم تهدف الدولة لزيادة صادراتها من السلع ذات الميزة المطلقة، ومن هنا تستطيع التجارة تحقيق التخصص وتقسيم العمل، ومن ثم تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية منسباً نحو زيادة الإنتاج واتساع نطاق السوق، ويتضح دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجهٍ يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رعوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية<sup>٨</sup>.

وإذا طبقنا هذا الفكر على الدول النامية كمصر، نجد أن التجارة الخارجية لها أثر على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية منسباً نحو ارتفاع في الدخل الحقيقي، وزيادة

٤ وصاف سعيد: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، الجزائر، جامعة ورقلة، العدد ١، ٢٠٠٢، ص ٦.

5 China - Countervailing and Anti-Dumping Duties on Grain Oriented Flat-rolled Electrical Steel from the United States, WTO.

٦ وصاف سعيد: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص ٧.

٧ عندما تخصص الدولة في إنتاج السلعة بتكاليف أقل وتقوم بمبادلتها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى.

٨ محمد مسلم: الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة دكتوراه، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٩.

الإدخار، وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق، والاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، وفي النهاية يؤدي ذلك إلى رفع معدلات النمو مع تضافر العوامل الاقتصادية الأخرى<sup>٩</sup>.

ويعد «ريكاردو» هو أعظم من يمثل المدرسة الكلاسيكية بعد «آدم سميث»، وتعتمد التجارة في هذا الفكر على الميزة النسبية؛ أي أن يتم التبادل بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية لا المطلقة، بحيث تخصص الدولة وتصدر السلع التي تنتجها بتكاليف نسبية أقل من الدول الأخرى، وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى في الخارج بإنتاجها بتكاليف نسبية أقل، وقد افترض «ريكاردو» أن كل دولة لديها عدد محدود من الثروات الطبيعية، مع ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، ولذلك فإن السلعة التي يتمتع البلد فيها بميزة نسبية في إنتاجها هي السلعة نفسها التي تكلف عملاً أقل وحرية في انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة في مقابل عدم قدرتها على التنقل بين الدول<sup>١٠</sup>.

ويشير «ريكاردو» في كتابه إلى أنه وفي ظل نظام تجارة حرة نموذجي؛ حيث يقوم كل بلد بتكريس رأسماله وعمالته في التوظيف الأكثر نفعاً له، مشيراً إلى أن ما يدعو للإعجاب هو ربط هذا السعي نحو المنفعة الفردية بالخير العام للجميع، فمن خلال تحفيز الصناعة وتقدير الإبداع والاستخدام الفعال للطاقات الخاصة التي تهبها الطبيعة؛ يتم توزيع العمل بشكل أكثر فاعلية واقتصادية<sup>١١</sup>.

واعتمد «أولين» Heckscher Ohlin في تحليلاته على أفكار «هكشر» الذي أكد على أن اختلاف الموارد الطبيعية الذي هو جزء من عوامل الإنتاج شرطاً أساسياً لقيام التجارة الدولية؛ لذا اعتبر «أولين» أن قيام التجارة الدولية معتمد على عنصرين، هما: اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة، واختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج هذه في دول إنتاج السلع المختلفة، ومن خلال ذلك يمكن إنتاج السلعة بتكلفة أقل عن مثيلاتها في الدول الأخرى، ومن هنا تتمكن الدولة من تحقيق مكاسب من خلال زيادة صادراتها من السلع ذات الميزة النسبية<sup>١٢</sup>.

وقد لاحظنا أن هناك العديد من الدول التي استطاعت تحقيق مكاسب من التجارة الدولية اعتماداً على الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج مما يجعل تكلفتها منخفضة مع قدرتها على الحصول على أنسب مزج بين عوامل الإنتاج للحصول على أقل تكلفة، والدول المتقدمة مثلاً على ذلك، بل وتطور الأمر إلى أبعد من ذلك فلم يعد مزج عناصر الإنتاج داخل حدود الدولة فحسب؛ بل نجد أن هناك دولاً نقلت العديد من الصناعات التصديرية

٩ المرجع السابق.

١٠ هبة قطان: نظريات التجارة الدولية، مرجع سابق، ج ١، ص ١١.

١١ ديفيد ريكاردو: مبادئ الاقتصاد السياسي، ترجمة: يحيى العريضي، حسام الدين غندور، دمشق، دار الفرق، ٢٠١٥، ص ١١٣-١١٤.

١٢ بهلول مقران: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٠: ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١١، ص ١٦-٢٠.



لديها إلى دول أخرى تستطيع من خلالها أن تحصل على أقل تكلفة للمنتج، والصناعات ذات التقنيات التكنولوجية العالية مثال على ذلك؛ حيث نقلت العديد من الشركات مصانعها إلى الصين لتستفيد من ذلك.

وفي الفكر الاقتصادي الحديث، اهتم «كينز» بدور الصادرات كونها أحد مكونات الدخل القومي؛ حيث تسهم في زيادة الدخل من خلال عمل المضاعف<sup>١٣</sup> الذي يعمل على زيادة الدخل بصورة أكبر من قيمته المباشرة، واعتبر «كينز» أن الدخل<sup>١٤</sup> يتكون من الاستهلاك الوطني، والإنفاق الحكومي، وصافي الميزان التجاري<sup>١٥</sup>، لكن ظهر من يتبنون وجهة نظر مغايرة لمن سبقهم من الاقتصاديين حول دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية منهم: «غونار ميردل» Myrdal، و«هانس سنجر» Singer، و«راجنر نيركس» Nurkse، و«كارل ماركس» Marx؛ حيث أشار «ماركس» إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي<sup>١٦</sup>.

أما «ميردل» فرأى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، وأن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلاً بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة التي غالباً ما تكون في شكل مواد خام أو سلع أولية يتصف بعدم المرونة، كما يرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالباً ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها<sup>١٧</sup>.

في حين يرى «نيركس» أن التجارة الخارجية هي أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلاً عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعاً أكثر كفاءة، وضرب مثلاً على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة، مثل: كندا، وأستراليا، وجنوب إفريقيا، والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية وبخاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي غير مواتية، ويبيّن تشاؤمه حول إمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في الدول النامية، وهذا نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات

١٣ المضاعف: الزيادة في الصادرات سيؤدي إلى زيادة الناتج ومن ثم زيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة.

١٤ الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات).

١٥ بلال بو جمعة: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة ١٩٨٦-٢٠١١)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، ٢٠١٣، ص ٦٠.

١٦ وصاف سعيد: تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مرجع سابق، ص ٨.

١٧ المرجع السابق، ص ٨.



كثيرة<sup>١٨</sup>.

## أثر التصدير على الاقتصاد:

تلعب الصادرات دورًا واسعًا جدًا، يشمل توفير النقد الأجنبي، وتقليل عجز الميزان التجاري، إضافة إلى زيادة الإنتاجية، وغيرها، ويمكننا تقسيم هذا الأثر إلى مباشر وغير مباشر، في الجانب المباشر نتحدث عن دور التصدير في رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي<sup>١٩</sup> ومن ثم رفع الإنتاجية منصبًا نحو رفع معدلات النمو، وتوفير النقد الأجنبي للدولة، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي<sup>٢٠</sup>، بالإضافة إلى توفير السلع التي تحتاجها الدول الأخرى، أما عن الآثار غير المباشرة فهي توفير فرص عمل، وتقليل معدلات البطالة، فهناك علاقة بين زيادة الصادرات وانخفاض معدلات البطالة<sup>٢١</sup>، وهذا ناتج عن زيادة كمية الإنتاج، وفتح العديد من المصانع، وتوفير فرص عمل للشباب، ومن ثم رفع معدل نمو دخل الفرد، فكلما زادت الصادرات؛ زاد الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كله يصب في النهاية في رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن جانب تحسين الإنتاجية لمقابلة احتياجات الأسواق الخارجية والاستمرار في التنافسية، فهذا يحدث من خلال استحداث أدوات إنتاج متطورة وبتكنولوجيا أعلى وأدق لاستخدامها في العملية الإنتاجية، مع تقليل التضخم للدول المستوردة من خلال توفير السلع الاستهلاكية ومن ثم يتوفر التوازن بين العرض والطلب، أما من ناحية الدول المصدرة؛ فيعمل على الحفاظ على مستوى الأسعار من خلال التخلص من الفائض الذي قد ينتج من انخفاض سعر السلع ومن ثم يؤدي إلى حدوث ركود، كما يعمل على التنوع في مصادر الحصول على النقد الأجنبي لتجنب الصدمات الخارجية والمحلية التي توجد في حالة الاعتماد على مصدر واحد.

بالإضافة إلى زيادة العلاقات بين الدول سواء العلاقات الاقتصادية أو العلاقات السياسية، وتحقيق تكامل اقتصادي، مع عمل تكتلات اقتصادية تكون بمنزلة قوة سياسية خاصة في الدول التي تمتلك تاريخًا وحضارةً مشتركة، فالدول الإسلامية على سبيل المثال تمتلك موقعًا جغرافيًا مميزًا فهو يطل على ١٨ بحرًا، و٣ محيطات، و٤ بحيرات، فضلًا عن سيطرته على عدد من المضائق والممرات البحرية المهمة، مثل: جبل طارق، ومضيق هرمز، وباب المندب، وامتلاكه عددًا من الأنهار والبحيرات، مثل: نهر النيل، ودجلة، والفرات، والسند، والكانج،

١٨ المرجع السابق ص ٨.

١٩ الناتج المحلي الإجمالي: (C ← إجمالي الاستهلاك الخاص / G ← إجمالي الإنفاق الحكومي / I ← إجمالي الاستثمار / X ← الميزان التجاري / X ← إجمالي الصادرات / M ← إجمالي الواردات).

٢٠ هناء خير الدين وطارق الغمراوي: "سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، آراء في السياسة الاقتصادية، العدد ٢٤، ٢٠١٠، ص ١.

٢١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا، يوليو ٢٠١٧، ص ٤٩.



والنيجر<sup>٢٢</sup>، مع تحسين البنية التحتية للدولة وهذا لمقابلة حركة التجارة والتصدير، ولذلك يتم تطوير الموانئ وافتتاحها وإنشاء مدن قريبة من السواحل.

### واقع التصدير في مصر:

بالنسبة لأثر التصدير على الاقتصاد المصري، فإذا نظرنا بشكل أعمق إلى هيكل الصادرات المصرية شأنه شأن الهيكل التصديري للدول النامية القائم على المواد الأولية، سنجد أنه منسباً نحو القطاع الزراعي وقطاع البترول وكمياويات والسلع الأولية، وتوجه قليلاً في الفترة الأخيرة ناحية تصدير بعض السلع المصنّعة، أما من ناحية أثر الصادرات على الاقتصاد فهي تلعب دوراً مهماً في إحداث توازن في هيكل الميزان التجاري<sup>٢٣</sup>، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٧، نجد نسبة تغطية الصادرات للواردات بلغت ٤١٪ مقارنةً بنسبة ٣٣٪ عام ٢٠١٦، لذلك كلما زادت الصادرات؛ كان ذلك أفضل للميزان التجاري<sup>٢٤</sup>، وتجدر الإشارة إلى أن الميزان التجاري أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم كلما كانت قيمته موجبة؛ صبَّ هذا على زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبة الصادرات السلعية / الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ٢٠١٥ / ٢٠١٦ ما قيمته ٥,٦٪ وارتفعت هذه النسبة خلال العام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ لتصل إلى ٩,٢٪ وفق بيانات البنك المركزي<sup>٢٥</sup>.

أما عن أثره باعتباره أحد مكونات توفير النقد الأجنبي في مصر مقارنة بالمصادر الأخرى الرئيسية، مثل: تحويلات العاملين في الخارج، وقناة السويس، والسياحة؛ فنجد أن الصادرات في عام ٢٠١٦ مثلاً قد بلغت ٢٢,٨٥٠ مليار دولار، أما قناة السويس فقد بلغت إيراداتها ٤,٩٤٥ مليار دولار في السنة نفسها، في حين بلغت إيرادات السياحة ما قيمته ٤,٣٧٩ مليار دولار<sup>٢٦</sup>، وإذا نظرنا إلى تأثير الصادرات على معدل البطالة نجد أن الصادرات قد انخفضت قيمتها من ٢٨,٦٩٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٢٣,٤٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٦ بنسبة ٨٪، قابل ذلك انخفاض في معدل التشغيل من ٤٤,٥٪ عام ٢٠١٣ إلى ٤٠,٨٪ عام ٢٠١٦ وفق بيانات الجهاز المركزي للإحصاء<sup>٢٧</sup>.

وإذا نظرنا إلى تأثيره على تحسين الإنتاجية، فهو تأثير إيجابي معنوي، في القطاع الزراعي على سبيل المثال نجد أنه يجري إدخال بذور لمنتجات جديدة عليها طلب في الأسواق الخارجية فضلاً عن استخدام طرق زراعية حديثة في الري والعناية وغيرها من الوسائل، أما عن دوره في الحفاظ على مستوى الأسعار؛ فنشير بمثال

٢٢ أحمد حسن: جغرافية العالم الإسلامي، القاهرة، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ٢٠١٧، ص ١٨، ١٩.

٢٣ الميزان التجاري = الصادرات - الواردات

٢٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: (https://bit.ly/2GLnMP6)، تاريخ الدخول: ٢٤ أبريل ٢٠١٨.

٢٥ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧، (https://goo.gl/gNsbWo).

26 CBI- External sector. Accessed on May 19<sup>th</sup>, 2018, (https://goo.gl/67Njuh).

٢٧ إثبات هذه العلاقة مأخوذة من دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة 2006-2015 مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا.



توضيحي: في عام ٢٠١٦ صدر قرار من الاتحاد الروسي بوقف استيراد البطاطس المصرية مما تسبب في انخفاض أسعارها، وحدث ركود في السوق، وخسائر لأصحاب الأراضي، فقد وصل سعرها من جنيه إلى ٤٠ قرشاً في المزارع<sup>٢٨</sup>، بالإضافة إلى دوره في تحسين البنية التحتية فنجد أن هناك تطويراً في الموانئ ومناطق التجارة الحرة التي تدعم التصدير، ومن هذا العرض المختصر لأثر التصدير ودوره في الاقتصاد المصري نؤكد أن هناك ما هو أبعد من ذلك.

#### • الاتجاه العام للصادرات المصرية ٢٠١٣ : ٢٠١٧:

يوضح الشكل التالي انخفاضاً في الاتجاه العام للصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٧، فقد بلغت قيمة الصادرات في عام ٢٠١٧ ما قيمته ٢٥,٩٠٠ مليار دولار، في حين أنها حققت في عام ٢٠١٣ ما قيمته ٢٨,٦٩٦ مليار دولار<sup>٢٩</sup>، أي أنه قد حدث انخفاض في معدل النمو بلغ ٣٪<sup>٣٠</sup>، وهذا يرجع إلى العديد من العوامل منها بعض القرارات التي تسببت في كثرة إجراءات التصدير وتعقيدها، مثل: فرض رسم صادر على بعض المنتجات، وتحديد الحد الأقصى للسحب من الحساب الدولار<sup>٣١</sup>، وإضافة شهادات جديدة وشروط للتصدير، وصعوبة الحصول على التمويل بسبب كثرة الضمانات المطلوبة، وغيرها من القرارات التي سنناقشها فيما يلي.

بسبب عدم الاستقرار السائد آنذاك في معظم الدول العربية وليس في مصر فحسب، ولكون الدول العربية هي الشريك التجاري الأكبر لمصر، وكرد فعل على الحالة السياسية السائدة؛ فقدت مصر العديد من أسواقها الخارجية، فصادراتها إلى ليبيا كانت تُقدَّر عام ٢٠١٣ بحوالي ١,٢٢٧ مليار دولار، انخفضت في ٢٠١٤ لتصل إلى ١,٠٠٦ مليار دولار<sup>٣٢</sup>، واستمرت في الانخفاض لتصل في عام ٢٠١٧ إلى ٤١٣ مليون دولار فحسب<sup>٣٣</sup>.

من ناحية أخرى، فإن وضع الاقتصاد العالمي ما زال يتعافى من آثار الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على التجارة الخارجية، فقد شهدت السنوات الأخيرة تباطؤاً في التجارة العالمية مع ضعف في نمو الدخل وتراجع أسعار التجارة، وانخفاض واردات معظم البلاد بالنسبة لدخلها؛ ف ٦٥٪ من البلدان التي تستحوذ على ٧٤٪ من الواردات

28 <https://bit.ly/2QaRxbv>, Accessed on May 22<sup>nd</sup>, 2018.

٢٩ وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التجارة الخارجية، (<https://bit.ly/2GLnMP6>)، تاريخ الدخول: ٢٠ مايو ٢٠١٨.

30 Growth rate= (exports2017–exports2016)/exports 2016.

٣١ وزارة التجارة والصناعة، (<https://bit.ly/2R5IHkl>)، تاريخ الدخول: ٤ أبريل ٢٠١٨.

٣٢ البنك المركزي المصري، (<https://bit.ly/2RimhMn>).

٣٣ وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التجارة الخارجية، (<https://bit.ly/2GLnMP6>)، تاريخ الدخول: ٤ أغسطس ٢٠١٨.



العالمية<sup>٣٤</sup> انخفضت نسبة متوسط نمو حجم وارداتها إلى نمو إجمالي الناتج المحلي<sup>٣٥</sup> المشاهد خلال الفترة ٢٠١٢ : ٢٠١٥ مقارنة بالفترة ٢٠٠٣ : ٢٠٠٦ وفقاً لبيانات البنك الدولي واستمرت حالة التباطؤ حتى عام ٢٠١٦.

ورغم حصول تحسن طفيف عام ٢٠١٧؛ إلا أنه ما زال هناك الكثير أمام العالم للتخلص من آثار الأزمة، وفضلاً عن محاولاته العديدة للتكيف والتأقلم مع التغيرات التي تحدث سواء في نطاق التحالفات الاقتصادية، مثل: خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، مصحوباً بتقلبات في أسواق المال وعدم اليقين، وأزمة انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الأسواق الخليجية، بالإضافة إلى محاولات السيطرة والهيمنة التي تسعى لها كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على الاقتصاد العالمي، كل هذا كان له أثر على الصادرات المصرية سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه حدث ارتفاع في معدل نمو الصادرات بين عامي (٢٠١٦/٢٠١٧) ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، منها: تحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار مما جعل المنتجات المصرية أكثر تنافسية من جانب الأسعار أمام منتجات الدول الأخرى، وارتفاع معدلات النمو العالمية لعدد من البلدان وتوقعات بنمو أكبر مما دفع نحو مزيد من الطلب على المنتجات<sup>٣٦</sup>.

ونلاحظ من خلال الشكل التالي ثباتاً في قيمة الصادرات خلال الثلاث سنوات السابقة، وإذا نظرنا إلى المتحقق خلال هذه السنوات السابقة مقارنة بالمستهدف نجد الفجوة تتسع مع الوقت، فعلى سبيل المثال: كان مستهدف الخطة السنوية للصادرات في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٢٨ مليار دولار، و ٣٢,١٨٠ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وأيضاً كان مستهدف الوصول بالصادرات في عام ٢٠١٧ ما قيمته ٣٦,٩٠٠ مليار دولار وفقاً للخطة الاستراتيجية للصادرات ٢٠١٤ : ٢٠١٨ المعلنه من قبل وزارة التجارة والصناعة<sup>٣٧</sup>.

٣٤ التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠١٧، تشجيع النمو الاحتوائي.

٣٥ هو مقياس بسيط لمرونة الطلب على الواردات للدخل.

٣٦ صندوق النقد الدولي، «الاقتصاد العالمي في مشهد تحول .. مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي»، تقرير، يناير ٢٠١٧، ص ٣.

٣٧ هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة، «خطة عمل واستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية»، ٢٠١٧.



### • الهيكل السلعي والجغرافي للصادرات المصرية:

يُلاحظ وجود تركيز في الصادرات السلعية خلال السنوات الخمس السابقة وفقاً للكود الرباعي (HS Code 4 digits)<sup>٣٨</sup>؛ حيث تبلغ الأهمية النسبية لأهم ٣٠ سلعة مصدرة ٥٧,٩٪ خلال فترة الدراسة، وتتمثل أهم الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة في عدد من المنتجات<sup>٣٩</sup>، وبعد التعرف على أكبر ثلاثين سلعة تصديرية نجد أن الهيكل السلعي للصادرات المصرية يغلب عليه سلع غير تصنيعية أي مواد خام، فنجدها في مجال المنتجات الطبيعية (كالرخام، ومواد البناء، والذهب)، والمعادن (كالحديد والصلب التي من الممكن أن تصنع منها الآلات والمعدات)، والحاصلات الزراعية الخام (كالتنمر، والبصل، والبطاطس، والعب، والنباتات الطبية والعطرية)، والجلود (الصناعات الجلدية)، والقطن (الصناعات النسيجية المتطورة، والملابس ذات الجودة العالية)، وهذا يُعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وليس فقط لقطاع التصدير؛ لذا على الحكومة المصرية أن تسعى نحو تغيير هيكل السلع التصديرية وأن تتوجه نحو السلع ذات القيمة المضافة.

ويلاحظ أيضاً وجود تركيز في الأسواق التصديرية للمنتجات المصرية خلال فترة الدراسة؛ حيث تبلغ الأهمية النسبية لأهم ١٥ سوقاً تصديرياً ٦٢,٦١٪<sup>٤٠</sup>؛ وتتمثل أهم هذه الأسواق في إيطاليا التي تعد أكبر شريك تجاري

٣٨ البند الجمركي (HS code): هو نظام تكويد عالمي للمنتجات يُسهل عملية التبادل التجاري وجمع البيانات وتحليلها.

٣٩ الذهب بأشكال خام أو نصف مشغولة أو مسحوق، أسلاك وحبال وغيرها من الموصلات المعزولة للكهرباء، أسمدة نيتروجينية (أزوتية) معدنية أو كيميائية، الحمضيات الطازجة أو الجافة، أجهزة استقبال للإذاعة المصورة (تلفزيون)، بدل وأطقم سترات وبنطلونات، أثاث وأجزائه، سجاد وأغطية أرضيات، جبن بما في ذلك اللبن الرائب، مخاليط مواد عطرية بما فيها المحاليل الكحولية، قمصان تيشيرتات وقمصان داخلية، منتجات مسطحة بالدرفلة من الحديد أو الصلب، بطاطس طازجة أو مبردة، ألواح وصفائح وما يماثلها من من لدائن غير خاوية، ألبسة مصنوعة من لباد أو أقمشة غير منسوجة أو مطوية، عنب طازج أو جاف، بصل وثوم وكرات، أدوية من منتجات مخلوطة أو غير مخلوطة معدة للاستعمال الطبي، سكر قصب، كحولات لأدوية ومشتقاتها، أحجار نصب وبناء، بياضات الأسرة والمائدة والتواليت والمطبخ، مستحضرات تنظيف ماعدا الصابون، فوط وواقيات صحية، فواكه أخرى طازجة، خيوط قطن ما عدا خيوط الخياطة، خضر بقولية جافة، ورق صحي ومناديل، بلاط وترايبع خزفية ملمعة أو مطلية.

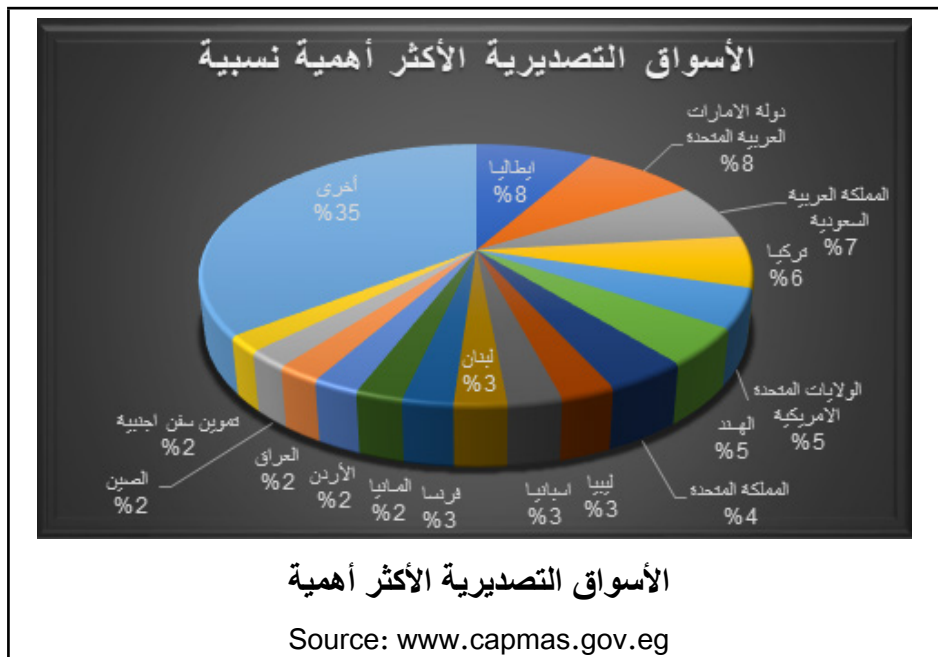
٤٠ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (<https://bit.ly/2GLnMP6>)، تاريخ الدخول: ٤ أغسطس ٢٠١٨.



لمصر من جهة الصادرات داخل إطار دول الاتحاد الأوروبي فتبلغ قيمة وارداتها خلال الخمس سنوات ما قيمته ١٠,٣٥٧ مليار دولار بنسبة ٨,٢٪ من إجمالي الصادرات المصرية؛<sup>٤١</sup> ويُعزى ذلك إلى وجود اتفاقيات تجارية تساعد على دخول الصادرات المصرية للسوق الإيطالي بدون تعريفات جمركية بالإضافة إلى سهولة الشحن من مصر إلى إيطاليا فهناك خطوط شحن عديدة إما بحرية عن طريق البحر المتوسط أو جوية فضلًا عن العلاقات التاريخية القديمة.

تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة ٧,٨٨٪ من إجمالي الصادرات المصرية بقيمة ٩,٩٠٧ مليار دولار<sup>٤٢</sup>؛ ويرجع ذلك إلى كون الإمارات مركز توزيع للسوق الخليجي فيتم من خلالها إعادة تصدير بعض المنتجات إلى دول الخليج وبعض الدول حول العالم، كما أن هناك العديد من اتفاقيات التجارة الحرة التي تسمح بمرور الصادرات المصرية دون جمارك وأيضًا تشابه ذوق المستهلك الخليجي مع المستهلك المصري يجعل الطلب على السلع المصرية مرتفعًا.

تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة كأكبر مستورد من مصر خلال الخمس سنوات السابقة (٢٠١٣ : ٢٠١٧) بنسبة ٧٪ من إجمالي الصادرات المصرية، تليها تركيا في المرتبة الرابعة بنسبة ٦٪ ويتركز التصدير في الأسمدة النيتروجينية (المعدنية أو الكيماوية) وبوليميرات بروبيلين والذهب وكحولات لأدوية ومشتقاتها، والأنسجة القطنية، وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الخامسة في قائمة أهم الدول المستوردة من مصر بقيمة ٦,١٠٨ مليار دولار، والشكل التالي يوضح أكبر الدول المستوردة من مصر خلال فترة الدراسة.



٤١ صادرات مصر، إحصاءات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (https://bit.ly/2GLnMP6)، تاريخ الدخول: ٤ أغسطس ٢٠١٨.

٤٢ المرجع السابق.



### • وضع الميزان التجاري:

أثّر انخفاض معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والتقلبات السياسية بشكل مباشر على ارتفاع معدلات عجز الميزان التجاري<sup>٤٣</sup>، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى، منها: انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى مثل اليورو والدولار، وعدم وفرة العملة الصعبة، فضلاً عن الارتفاع الكبير في عجز الموازنة المصري، والذي كان من أحد أسبابه زيادة المرتبات خلال الفترة الأخيرة وبخاصة بعد ثورة يناير عام ٢٠١١، والتي أثّرت بشكل كبير على زيادة معدلات الاستهلاك ولم يقابلها زيادة كافية في التصنيع المحلي؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات الاستيراد بصورة كبيرة<sup>٤٤</sup>.

وعلى الجانب الآخر، فانخفاض تنافسية المنتج المصري أمام صادرات الدول الأخرى بسبب انخفاض قيمة الكثير من عملات الدول النامية والمتقدمة أمام الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار البترول عالمياً والذي أدى بدوره إلى انخفاض أسعار البتروكيماويات المصدرة، مع التوقف الجزئي لبرنامج رد الأعباء التصديرية، كلها عوامل أثّرت سلباً على التنافسية السعرية للصادرات المصرية في الأسواق الخارجية رغم الانخفاض الظاهري في قيمة الصادرات المصرية بسبب انخفاض الصادرات البتروكيماوية نتيجة نقص الغاز في الأعوام ٢٠١٤/٢٠١٥.

وتجدر الإشارة إلى أن تنوع الصادرات المصرية يُعدُّ أحد الدعام الأساسية لاستدامتها؛ حيث أسهم هذا التنوع في صمود نسبي لقيمة الصادرات المصرية أمام التقلبات العالمية، وينطبق هذا التنوع على الاقتصاد المصري بصفة عامة؛ حيث لا يجب الاعتماد على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات لدعم النمو والتجارة أو الارتفاع النسبي لدرجة تعقد الصناعة المصرية؛ حيث يشير مؤشر التعقد الاقتصادي<sup>٤٥</sup> إلى أن مصر تحتل المرتبة الخامسة والستين لعام ٢٠١٦<sup>٤٦</sup>.

وأخذت الحكومة عدة خطوات لتشجيع الصادرات وتقليل الواردات في إطار سعيها لتقليل عجز الميزان التجاري، ووضعت عدداً من الخطط والاستراتيجيات لمضاعفة الصادرات<sup>٤٧</sup>، منها: تقديم عدد من الدورات لصغار المصدرين بأسعار مخفضة أو مجانية، وتقديم منح تدريب للشباب لتشجيعهم للعمل في قطاع التصدير، وإقامة عدد من المعارض المحلية مع التشجيع على الاشتراك في المعارض الدولية، وغيرها من الأهداف التي تسعى من خلالها الدولة إلى رفع الصادرات، أما من جهة الواردات فقد وُضعت الكثير من القيود والمعوقات أمام

٤٣ المؤشر الذي يظهر الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة زمنية معينة.

٤٤ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: «التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٦: ٢٠١٥) مع دراسة خاصة عن دور الكوميسا»، يوليو ٢٠١٧.

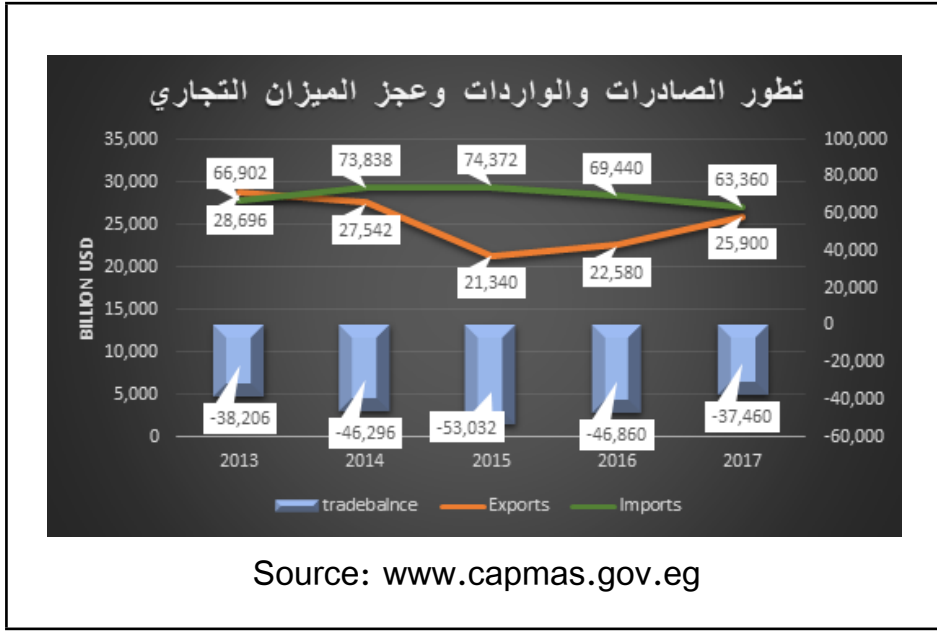
٤٥ مقياس يقيس مدى تنوع صادرات الدولة وتنوع وجودها.

46 Harvard Complexity Rankings (ECI).

٤٧ هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة: «خطة عمل واستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية»، ٢٠١٧.



الاستيراد؛ بهدف تقليل القيمة المستوردة وتشجيع الصناعة المحلية، ولكن هذا تسبب في حدوث عوائق لقطاع التصدير؛ لأن أغلب المواد الخام تستورد من الخارج مما تسبب في ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة محلياً، كما أن هناك مواداً خاماً تستخدم في الصناعات التصديرية، ومن ثم ارتفعت أسعارها هي الأخرى، كما أن هناك عدداً من المعوقات التي تواجه العاملين في مجال التصدير؛ مما يدفعهم للعزوف عن المجال التصديري.



نستعرض في هذا القسم أهم الخطط والاستراتيجيات والسياسات التي انتهجتها الحكومة المصرية في سبيل دفع عجلة التصدير خلال الخمس سنوات السابقة والتي أثرت على قطاع التصدير، مع توضيح بعض الآثار المترتبة على هذه السياسات والقرارات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات لا تُعدُّ المؤثر الوحيد على الصادرات المصرية، ولكن هناك عوامل أخرى، مثل: الأوضاع السياسية، وحركة التجارة العالمية، والتغيرات الهيكلية في التحالفات الاقتصادية، وغيرها من العوامل التي أشرنا إليها سابقاً في كيفية تأثيرها على الصادرات المصرية.

وليس الهدف هنا هو تبين السياسات والقرارات الخاصة بقطاع التصدير بنظرة كلية فحسب، بل نتفرع نحو القرارات المتخذة التي تمس قطاع التصدير بشكل غير مباشر، كما نستعرض خلال هذا القسم أثر هذه السياسات من جانبين، الأول: على المصدرين وقطاع التصدير، والثاني: من خلال مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية.

بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٥، صدر قرارٌ يُصرِّح بتشغيل المنشآت الصناعية مؤقتاً بناءً على طلب يُقدم من صاحب الشأن لحين استيفاء المنشأة جميع الاشتراطات العامة والخاصة المطلوبة، ويُعدُّ هذا القرار تشجيعياً على





الإنتاج ومحاولة للقضاء على البيروقراطية، وقد يستفيد منه المصدر في استغلال هذا الوقت وعدم ضياع فرصة تصديرية متاحة.

تعويم سعر الصرف الأجنبي: تسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري في أمرين؛ أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فالإيجابي هو أن أسعار المنتجات المصرية أصبحت أكثر تنافسية أمام المنتجات الأخرى في الأسواق الخارجية إذا ما حققت مستوى الجودة الذي يجعلها صامدة أمام المنافسة، والسلبي هو ارتفاع فاتورة استيراد المواد الخام المستخدمة في بعض المنتجات المُصدرة؛ وتسبب هذا بالتالي في تقليل الأثر الإيجابي أو إلغائه خصوصاً إذا كان انخفاض سعر المنتج هو الميزة له أمام السلع الأخرى، وزيادة فاتورة الاستيراد عن الضعف.

تحديد حدٍّ أقصى للإيداع النقدي بالعملة الأجنبية بواقع ١٠ آلاف دولار أمريكي خلال اليوم وما يعادل ٥٠ ألف دولار أمريكي خلال الشهر، وأثر هذا بشكل غير مباشر على القدرة على استيراد المواد الخام من الخارج المستخدمة في منتجات التصدير، كما أصبح عائقاً أمام المصدرين وقلل من قدرتهم على التحويلات والتخليصات الجمركية من الخارج.

وضع برنامج جديد لرد الأعباء التصديرية في محاولة لتشجيع المصدرين<sup>٤٨</sup>، ويتضمن هذا البرنامج مجموعة من المحاور لرد أعباء التصدير وتعميق الصناعة (القيمة المضافة) بحيث تتزايد نسبة المساندة الممنوحة للمصدرين مع زيادة القيمة المضافة في المنتج المصدر، كما يشمل البنية الأساسية للتصدير، ويركز هذا المحور على إنشاء وتقديم خدمات في: مساندة الخطوط الملاحية، ومساندة ضمان الصادرات لإفريقيا، وبرنامج مساندة المعارض، وإنشاء ساحة مبردة لصادرات الحاصلات الزراعية، وتنمية الصعيد وتعميق المناطق الحدودية وذلك من خلال منح نسبة ٥٠٪ إضافية من المساندة الرئيسية لصادرات المصانع المقامة في الصعيد والمحافظات الحدودية.

أما فيما يخص تنمية صادرات المشروعات الصغيرة، فيتم هذا عن طريق منح المصدر نسبة ٢٪ إضافية على النسبة الأساسية للمساندة بالإضافة إلى منح المصدر الصغير نسبة ٦٠٪ من تكلفة شهادة الجودة المتخصصة في حالة حصوله عليها<sup>٤٩</sup>، وتقديم دعم لمشاركات المصدرين الصغار في المعارض الخارجية بنسبة ٨٠٪، وتعزيز النفاذ لإفريقيا وللأسواق الجديدة؛ حيث يُمنح كل من يقوم بالتصدير إلى إفريقيا باستثناء ليبيا نسبة ٢٠٪ إضافية على النسبة الأساسية للمساندة، وأيضاً تحمّل ٥٠٪ من تكلفة الشحن إلى إفريقيا، وفيما يخص الأسواق الجديدة يُمنح المصدر نسبة ٥٠٪ إضافية من المساندة الأساسية في حالة توسيع وفتح أسواق

٤٨ برنامج رد الأعباء التصديرية: دعم يقدم للمصدرين من خلال مشاركتهم بنسبة من التكلفة التي تحملها المصدر بهدف تشجيع التصدير.

٤٩ المصدر الصغير هو من تقل صادراته عن مليون دولار سنوياً.



جديدة في كل من روسيا والصين ودول أمريكا الجنوبية ودول أورو-آسيوية (CIS)، وإذا تم تفعيل هذا البرنامج مع تقديم دعم فني وتقني للشركات سيعدُّ بمنزلة حافز للمصدرين وضمان لاستمراريتهم.

كما صدر عدد من القرارات بخصوص فرض رسم صادر على صادرات بلوكات الرخام الخام أو المشذب تشديباً أولياً بواقع ٢٠٠ جنيه على كل طن، وفُرض رسم صادر على بعض الخامات التعدينية في مصر، وعلى بعض أنواع الخردة والخامات، وعلى قصاصات وفضلات الأقمشة، أحياناً يتسبب فرض هذا الرسم في زيادة الأعباء على المنتجين في هذه المجالات، فمثلاً: فرض رسم صادر على قصاصات الأقمشة، نجد أن المصانع التي تعمل في تصنيع الملابس الجاهزة يكون لديهم فائض هائل من هذه القصاصات والفضلات وتسعى للتخلص منه؛ لأن وجودها في المخازن في فصل الصيف يتسبب في حرائق، ويصعب التخلص منها محلياً، لذا تتجه المصانع إلى تصديرها للخارج لتوفر تكنولوجيا إعادة تدويرها، وعندما تفرض الحكومة رسم صادر على الصادرات منها فهذا يحمل المصدرين عبء التخلص منها.

تقرر تشكيل مجموعة تختص بإعداد خطة عمل ووضع استراتيجية لمدة خمس سنوات لتنمية الصادرات المصرية للدول الإفريقية تتضمن خطوات تنفيذية بتوقيات محددة، ويُعدُّ هذا القرار من القرارات الجيدة التي تصب في رفع معدل نمو التصدير، فمن خلال هذه اللجنة التي شُكلت وُضعت خطط واستراتيجيات لفتح أسواق جديدة في إفريقيا والتوسع في الأسواق الحالية، وقُدِّم عدد من الخدمات والتسهيلات لتشجيع المُصدِّرين للتوجه نحو إفريقيا، حيث تتوفر العديد من الفرص التصديرية في هذه الأسواق، بالإضافة إلى أن هناك اتفاقيات تجارية تساهم في تحريك التبادل التجاري، فعلى سبيل المثال: تستورد جنوب إفريقيا من منتج بنطلونات الرجال ما قيمته ١٨٦,٨٤٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦؛ نصيب مصر من إجمالي هذه القيمة هو ٠,٢٪ وفقاً لبيانات مركز التجارة العالمي في حين تُصدَّر مصر ما قيمته ٨٨,٠٤٠ مليون دولار عن نفس السنة.

وفضلاً عن توجه مصر لإفريقيا حيث وضعت الهيئة العامة للرقابة على التصدير خطط عمل واستراتيجيات مضاعفة الصادرات التي وُضعت من قبل وزارة التجارة والصناعة بمشاركة هيئة تنمية الصادرات، ولكن تبقى هناك عوائق على المُصدِّرين أنفسهم أن يتصدوا لها، أهمها:

- الحضور داخل الأسواق بمنتجات قادرة على التنافس، لا سيما مع رغبتهم في التوجه نحو الأسواق الإفريقية، وإنشاء استثمارات هناك للاستفادة من الموارد المتوفرة هناك.

- إصدار قرار بشأن تعديل الضوابط اللازم توفرها في المنشآت التي يُسمح لها بمزاولة نشاط الاستيراد والتي تشمل: رفع الحد الأدنى لرأس المال اللازم لقيود شركات الأشخاص الطبيعيين إلى ٥٠٠ ألف جنيه، و٢ مليون جنيه للشركات ذات المسؤولية المحدودة، و٥ مليون جنيه للشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، ورفع قيمة التأمين النقدي الذي يشترط إيداعه عند القيد إلى ٥٠ ألف جنيه للأشخاص الطبيعيين، و٢٠٠ ألف جنيه للأشخاص الاعتبارية.



ولأول مرة اشترط اجتياز طالب القيد بسجل المستوردين لدورات تدريبية لضمان الإلمام بقواعد عمليات الاستيراد وأصولها، ويهدف هذا القرار إلى حماية المنتجات المحلية أمام المستوردة، ولكن هذا القرار أثر على الاستيراد بشكل عام وبخاصة استيراد المواد الخام التي تُستخدم في الصناعات التصديرية، فضلاً عن تأثيره في الطلب على السلع الاستهلاكية فطبيعة المجتمع المصري استهلاكي، وأغلب السلع مستوردة مما يسبب رفع تكلفتها أمام المستهلك، وتم إحلال سلع مكان أخرى، وتغيرت الأذواق لمقابلة الاحتياجات الأساسية.

وإذا نظرنا ناحية مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية الكلية كأداة للتعرف على تأثير هذه القرارات، لكن يجب التنبيه إلى إن هذه القرارات ليست وحدها المؤثرة في الصادرات المصرية بل هناك عوامل خارجية، بالإضافة إلى طبيعة المنتجات، وتغير أذواق المستهلكين، كما تلعب العوامل السياسية سواء المحلية أم العالمية دوراً في التأثير على الصادرات المصرية<sup>٥٠</sup>.

ويتم قياس كفاءة التجارة الخارجية من خلال ثلاثة مؤشرات:

الأول: الميل المتوسط للصادرات<sup>٥١</sup>.

الثاني: الميل المتوسط للواردات<sup>٥٢</sup>.

الثالث: معدل تغطية الصادرات للواردات<sup>٥٣</sup>.

فإذا زاد الميل المتوسط للصادرات؛ دلّ ذلك على كفاءة التجارة الخارجية، وأيضاً كلما نقص الميل المتوسط للواردات؛ أشار إلى كفاءة التجارة الخارجية، وكلما كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات أكبر؛ صبّ هذا على كفاءة التجارة الخارجية وتقليل عجز الميزان التجاري، والجدول التالي يوضح الثلاثة مؤشرات عبر الخمس سنوات السابقة.

السنوات	الصادرات (القيمة بالمليون جنيه)	الواردات (القيمة بالمليون جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليون جنيه)	الميل المتوسط للصادرات %	الميل المتوسط للواردات %	معدل تغطية الصادرات للواردات %
٢٠١٣	١٩٧,٧١٤	٤٦٠,٩٥٢	١٩٢٤٨٠٧,٩	١٠,٣	٢٣,٩	٤٣
٢٠١٤	١٩٥,٢٧٦	٥٢٣,٥١٣	٢٢٠.٥٥٩٤,٣	٨,٩	٢٣,٧	٣٧
٢٠١٥	١٦٣,٢٥٣	٥٦٨,٩٤٤	٢٤٧٣.٩٩٩,٨	٦,٦	٢٣,٠	٢٩

٥٠ الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء، دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد المصري في الفترة (٢٠٠٦ : ٢٠١٥).

٥١ الميل المتوسط للصادرات: يعبر عن العلاقة بين كل من قيمة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٥٢ الميل المتوسط للواردات: يعبر عن العلاقة بين كل قيمة الواردات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٥٣ معدل تغطية الصادرات للواردات: يُعبر عن العلاقة بين قيمة الصادرات والواردات.



٣٣	٢٦,٥	٨,٦	٢٦٧٤٤٠٩,٧	٧٠٨,٢٨٩	٢٣٠,٣١٩	٢٠١٦
٤١	٣٣,١	١٣,٥	٣٤٠٩٥٠٣,٧	١,١٢٨,٤٤٠	٤٦١,٢٧٤	٢٠١٧

مصدر الصادرات والواردات ← جهاز التعبئة العامة والإحصاء، مصدر الناتج المحلي الإجمالي ← وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والمؤشرات تم حسابها بواسطة الباحث

### • مضاعفة الصادرات المصرية:

نستعرض في هذا القسم خطط عمل واستراتيجيات مضاعفة الصادرات التي وضعتها وزارة التجارة والصناعة بمشاركة هيئة تنمية الصادرات خلال الفترة السابقة، والتي تستهدف من خلالها الوصول بالتصدير الصناعي في عام ٢٠٢٠ إلى ما قيمته ٣٨,٥٧٦ مليار دولار بمعدل نمو يبلغ ٢٥٪ مقسمة على ثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى: المدى القصير (٢٠١٧/٢٠١٨)، المرحلة الثانية: المدى المتوسط (٢٠١٨/٢٠١٩)، المرحلة الثالثة: المدى الطويل (٢٠١٩/٢٠٢٠)، آخذين في الاعتبار عدة معايير لتحديد الأولوية للأسواق والمنتجات، فعلى مستوى الأسواق؛ تُراعى معدلات الطلب على المنتج، ونمو السوق الخارجي، والاتفاقيات التجارية، والإمكانات اللوجستية، وخطوط الشحن، مع التركيز على إفريقيا من خلال تفعيل الاتفاقيات التجارية، والدعم اللوجستي، والضمانات المالية، وتيسير الإجراءات الحكومية.

في حين يتم التركيز في جانب مستوى المنتجات على مدى جاهزية المنتجات للتصدير والتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية في ضوء القدرات الإنتاجية الحالية، مستهدفة تطبيق السياسات المتعلقة بتنمية الصادرات الصناعية ودعمها، وإعداد الخطط السنوية والموازنات وبرامج متابعة أداء جميع الجهات التابعة والمعنية بالتصدير، والترويج للمنتجات والصناعات المصرية في الأسواق الخارجية، والعمل على تحسين الصورة العامة للصادرات المصرية، وتنفيذ مبادرات التسويق كالمعارض، والبعثات التجارية والاستكشافية، مع إجراء دراسات السوق لتغطية أسواق التصدير العالمية.

بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية والمنتجين والمنافسين والأسعار والجمارك والمعلومات اللوجستية، وتحديث ورفع كفاءة الصناعات الغذائية، والموردين المحليين المتعاملين مع كبرى الشركات الصناعية والشركات المتعددة الجنسيات العاملة في القطاعات المختلفة في مصر من خلال برامج تنمية الأعمال من قبل مركز تحديث الصناعة، مع التركيز على برامج ترشيد استهلاك الطاقة وتطبيق نظم إدارة الطاقة على قطاع الصناعات الهندسية والكيمائية كمرحلة أولية في المحافظات ذات التركيز الجغرافي لهذه القطاعات، مثل: الجيزة والقليوبية والإسكندرية والقاهرة والشرقية وبنى سويف.

ومن ضمن سياسات مضاعفة الصادرات أيضاً: إنشاء مكتب ذي فاعلية لتلقي كل شكاوي المصدرين



الخاصة بالإجراءات القانونية، واتخاذ اللازم نحو تيسيرها مع مراجعة وتبسيط كل الإجراءات الخاصة بالتصدير، والعمل على ميكنة جميع النماذج اللازمة للتصدير وإتاحتها للشركات الصناعية؛ حيث تبلغ عدد الساعات اللازمة للتصدير للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية في مصر ٨٨ ساعة مقارنة بـ ٣ ساعات في تونس، و ١٩ ساعة في كينيا، و ١٨ ساعة للبرازيل، وساعة واحدة للدنمارك، أما فيما يتعلق بالوقت اللازم لإتمام أعمال المناولة في الموانئ أو على الحدود وكذلك التخليص الجمركي وإجراءات الفحص والتخليص ٤٨ ساعة مقارنة بـ ١٦ ساعة في تركيا، و ١٩ ساعة في المغرب، و ٢١ ساعة في كينيا<sup>٥٥</sup>.

واستمراراً للدعم؛ تم دمج سجل المصدريين والمستوردين مع السجل التجاري كسجل موحد وشامل يغذي جميع الهيئات الأخرى وذلك لتبسيط الإجراءات، مع قصر عملية رقابة الواردات على مصلحة الجمارك، وإلغاء دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في هذا، حيث إن هذا الدور يعد تكراراً لدور مصلحة الجمارك مما يسبب زيادة في الأعباء على المصدر، كما تم تطوير منظومة الجودة والفحص الخاصة بالتصدير.

ويتمد التشجيع نحو إدخال مزيد من الشركات في برنامج ردّ الأعباء التصديرية<sup>٥٥</sup> مع تعديل المنظومة وتحويل جزء منها إلى مساندة تنموية؛ حيث إن النظام الحالي لدعم الصادرات يفتقد وجود آلية واضحة لاختيار المنتجات والشركات المستهدفة، وكذلك لا يحدد سقفاً مالياً للخروج من الدعم ولا يحدد مؤشرات للأداء لقياس التطور على مستوى الشركات المستفيدة وعلى المستوى القومي، مع وجود خطة لتفعيل الاتفاقيات التفضيلية الحالية التي تساعد على رفع معدل التنافسية للمنتجات المصرية، فضلاً عن التوجه نحو فتح أسواق جديدة.

وتتضافر جميع الجهات المعنية بالتصدير في مصر وهي: وزارة التجارة والصناعة، وهيئة تنمية الصادرات، والمجالس التصديرية، وصندوق تنمية الصادرات، والتمثيل التجاري، ومركز تحديث الصناعة، وبنك تنمية الصادرات إلى تطبيق هذه الخطط والاستراتيجيات نحو دفع الصادرات إلى الزيادة.

### العوائق والفرص في قطاع التصدير المصري:

إذا نظرنا إلى وضع مصر الراهن على الخريطة التصديرية العالمية نجد أنها تحتل المرتبة ٦٦ عالمياً من إجمالي صادرات السلع البترولية وغير البترولية في عام ٢٠١٧<sup>٥٦</sup>، ولذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك ضرورة ملحة لتحقيق طفرة في الصادرات المصرية مع مراعاة تغيير هيكلها التصديري من الاعتماد على السلع البترولية والمواد الخام إلى المواد المصنعة ذات القيمة المضافة.

وكما ذكرنا سابقاً في خطط عمل الحكومة واستراتيجيتها لرفع قيمة الصادرات خلال الخمس سنوات

54 Doing Business Report in 2018, world bank, (<https://bit.ly/2I94LXy>).

<sup>٥٥</sup> رد نسبة من التكلفة التي تحملها المصدر تختلف على حسب طبيعة المشروع والكمية المصدرة.

<sup>٥٦</sup> Trademap، مركز التجارة الخارجية، خريطة التجارة العالمية، (<https://bit.ly/2I94LXy>)، تاريخ الدخول: ١٠ أكتوبر ٢٠١٨.



السابقة؛ فإننا في هذا القسم نستعرض من خلال عدد من الأوراق التي تحدثت عن العوائق سواء أوراق بحثية<sup>٥٧</sup>، أو مقترحات مقدمة من الجمعيات العاملة في مجال التصدير، وأيضاً من خلال التجارب العملية لعدد من العاملين في مجال التصدير في مختلف القطاعات الصعوبات والعوائق التي تواجه قطاع التصدير.

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدة تقسيمات للصعوبات التي تواجه عملية التصدير قد تُقسّم وفق الصعوبات الداخلية والصعوبات الخارجية، أو يتم النظر إليها من ناحية المعوقات التي تحدّ من الطاقة التصديرية ومعوقات تحول دون الاستخدام الأمثل للطاقة التصديرية، أو قد تُقسّم إلى معوقات جمركية ومعوقات غير جمركية، وقد وجدنا من الأفضل أن نقسّمها إلى صعوبات تحدّ من الطاقة التصديرية وصعوبات تحول دون الاستخدام الأمثل للطاقة.

#### • معوقات تحول دون الاستخدام الأمثل للطاقة التصديرية:

وتتضمن نقص التسويق الفعّال للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، مع ارتفاع تكلفة الاشتراك بالمعارض الخارجية حتى في إطار تحمل الحكومة جزءاً من التكلفة إلا أنها ما تزال مرتفعة مع وجود عدد كبير من المنافسين، وانخفاض مستوى خدمات الموانئ مع ارتفاع تكاليف النقل خصوصاً بعد قيام شركات الشحن بزيادة قيمة النولون ١٠٠٪ خلال الشهور الماضية (نهاية عام ٢٠١٧)، فضلاً عن صعوبة النقل الداخلي نتيجة لارتفاع الأسعار غير المبرر وعدم التزام شركات النقل بالقواعد والقوانين ومواعيد الشحن المحددة، وارتفاع تكلفة التأمين على الشحنات، وصعوبة تكلفة تمويل الصادرات وازديادها، وصعود الرسوم على الصادرات والواردات، ومن أمثلتها: زيادة تلك الرسوم المفروضة على شهادات المنشأ وشهادات الجمارك والتعريفات الجمركية والتي بالرغم من التعديلات المتتالية ما زالت ترفع من أسعار مدخلات بعض الصناعات التصديرية المهمة، إضافة إلى فرض رسم صادر على بعض المنتجات، مثل: الرسم الصادر على قصاصات الأقمشة، وتعدد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

وقد احتلت مصر المرتبة ١٢٢ من بين ١٩٠ دولة مسجلة المرتبة ١٧٠ في مؤشر التجارة عبر الحدود، وتبلغ عدد الساعات اللازمة للتصدير للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية في مصر ٨٨ ساعة بتكلفة تُقدّر بـ ١٠٠ دولار وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٨ الصادر عن البنك الدولي<sup>٥٨</sup>، كما أن هناك عدم تفعيل للاتفاقيات التجارية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف على الرغم من حضور مصر كعضو في عدد من الاتفاقيات التجارية، مثل: اتفاقية التجارة الدولية، والكوميسا، والتجارة العربية الحرة، والأورومتوسطية، واتفاقية مع دول الافتاء، وأغادير؛ بسبب الضعف في آليات توفير المعلومات لجميع المُصدّرين عن المزايا الممنوحة في

٥٧ هناء خير الدين، طارق الغمراوي: سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، مرجع سابق، ص ٢.

٥٨ يتضمن وقت وتكاليف الامتثال للمتطلبات والمستندية الوقت والتكلفة اللزيمين للحصول على المستندات وإعدادها وتقديمها وتسليمها.





الأسواق المختلفة لا سيما الدول المبرم معها الاتفاقيات.

وهناك عدد من المعوقات نتيجة لسوء إدارة الحكومة المصرية، منها: تأخر صرف مستحقات دعم الصادرات للمصدرين، ووجود عدد من المنتجات المصرية على القوائم السلبية لبعض الأسواق الخارجية ولا يُفصح عنها من قبل الدولة المستوردة إلا بعد وصول الشحنة في كثير من الأحيان، وتعدد إجراءات التحويلات البنكية وكثرة الإجراءات والضمانات المطلوبة، وعوائق في تجارة الخدمات مثل: قيام الحكومة بوضع حد أقصى لقيمة رأس المال لشركة مشتركة للحد من النفاذ للأسواق، ووجود عدد غير كافٍ من معامل الفحص المعتمدة داخل الموانئ مما يتسبب في إهدار الوقت، وضعف قدرة موظفي الجمارك على تصنيف السلع وتكويدها وتطبيق القرارات المختلفة على السلع المستهدفة.

#### • معوقات تحدُّ من الطاقة التصديرية:

من أهمها ارتفاع أسعار المنتجات المحلية المستخدمة في عملية التصدير، حيث أدى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة كالعقارات والأراضي إلى زيادة ربحية الاستثمار فيها على حساب الاستثمار في المنتجات القابلة للتجارة، فضلاً عن عدم وجود آلية جيدة للمراقبة على الأسواق، بالإضافة إلى زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، مثل: ارتفاع الأجور مقارنة بمستوى الإنتاجية، وعدم كفاية رأس المال مع صعوبة الحصول على الائتمان، والتشديد في الشروط والمتطلبات للحصول على التمويل<sup>٥٩</sup>، وأيضاً ارتفاع أسعار المدخلات الأخرى، وزيادة التكلفة خصوصاً بعد تحرير سعر الصرف الأجنبي.

ومن المعوقات كذلك تشوّه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير، وضعف الخبرات والعمالة، وتدني الاهتمام بالبحوث والتطوير، فتصبح عملية التصدير قائمة على بعض الخبرات الشخصية مما يجعلها تواجه العديد من الصعوبات، وهناك أيضاً الموانئ غير المؤهلة لتلقي الشحنات المصدّرة إليها كالسودان وإثيوبيا، وعدم الإلمام بقوانين الدول المصدّرة مما قد يتسبب في إعادة الشحنة بعد وصولها نتيجة مخالفتها إما لنظام التغليف أو النظام الصحي<sup>٦٠</sup>.

ومن أبرز المعوقات أيضاً: تهاون عدد من المصدّرين في جودة المنتجات، فيجري تصدير منتجات ذات جودة سيئة من بعضهم؛ مما يجعل المنتجات المصرية غير قادرة على منافسة غيرها من منتجات الدول الأخرى ومن ثم ينخفض سعرها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قد يؤدي إلى التأثير على سمعة المنتج المصري وفقد أسواق كانت مفتوحة بالفعل، ولا يمكننا أن نهمل العوامل السياسية التي تُعدُّ من العوامل الخارجية التي تتسبب بشكل غير مباشر في التأثير على التصدير؛ فإذا حدث خلاف بين الدولتين أو نشبت حرب بين الدول

٥٩ هناء خير الدين وطارق الغمراوي: سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر، مرجع سابق، ص ١.

٦٠ Egypt exporter group، أهم المعوقات التي تواجه قطاع التصدير، (<https://bit.ly/2TNDZoL>)، تاريخ الدخول: ١٤ فبراير ٢٠١٨.



المستوردة ودولة أخرى فإن ذلك يتسبب في وقف الاستيراد، وتغير أذواق المستهلكين للدول المستوردة نحو السلعة.

### • الفرص المقدمة لقطاع التصدير:

هناك العديد من الفرص المتاحة التي على المصدرين استغلالها لدفع عجلة التصدير إلى الأمام وتحقيق أرباح لهم لضمان الاستمرارية، منها: الاستفادة من البحوث التسويقية التي تقوم بها الجهات المختصة بالصادرات المصرية، مثل: هيئة تنمية الصادرات التي تقدم عددًا من البحوث التسويقية عن مختلف الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى التعريف بالمعارض الخارجية، وتقديم دعم للاشتراك فيها يصل إلى ٦٠٪ للشركات الصغيرة المتوجهة نحو أسواق جديدة<sup>٦١</sup>، وهناك جهات أخرى مثل: مركز التجارة الخارجية، وغرف التجارة، والمجالس التصديرية المختصة، ووزارة التجارة والصناعة تعلن عن عدد من الفرص التصديرية بجانب دورها الرئيسي.

لا تتفق تنمية الصادرات على عاتق الحكومة وحدها، لكن للمجتمع المدني دور في تحمل المسؤولية، فنجد بعض الجمعيات غير الحكومية مهتمة بقطاع التصدير تعمل على تقديم يد العون للعاملين في هذا القطاع سواء من خلال الأبحاث أو التشبيك أو تقديم دورات لهم وأحيانًا تُقدّم دعمًا ماليًا، وتقوم الجهات الحكومية ببعض البعثات الترويجية للمنتجات المصرية وبعثات استكشافية لمختلف الأسواق في إطار الخطط الاستراتيجية لرفع كفاءة الصادرات المصرية، بالإضافة إلى العديد من الخدمات والدعم، كما تهدف هذه الجهات إلى عمل تكتلات اقتصادية صغيرة للمصدرين؛ لتكون داعمة لهم ويحصلون من خلالها على امتيازات تصديرية.

كما أن هناك عددًا من المؤسسات التابعة لأسواق الدول الخارجية تقدم خدمات متنوعة في مصر في قطاع التصدير، منها: البحوث عن الأسواق والمنتجات التي تحتاجها هذه الأسواق، ومنها: من يُقدّم خدمات متعلقة بالمنتجات؛ ففي القطاع الزراعي على سبيل المثال تبدأ هذه الجهات في المتابعة بدءًا من تجهيز الأرض للزراعة، وتقديم الآلات التي تحتاجها، ومتابعة جودة المنتج، وحتى تصديره إلى الخارج، ولا تقتصر خدماتها على قطاع واحد بل تعمل في كل من القطاع الزراعي، وقطاع الخدمات، وقطاع الصناعة؛ هادفة إلى تحقيق أكبر كفاءة وجودة للمنتج المُصدّر لأسواقها ومن هذه المؤسسات: CBI التي تختص بالسوق الأوروبي، و GTI.

ولمنظمة التجارة العالمية دورٌ كبيرٌ في دفع عجلة التصدير من خلال العديد من الخدمات التي تقدمها، ومن أهمها توفير جميع المعلومات عن التجارة، والتي تُعدُّ من أكبر العوائق أمام المصدرين في الدول النامية وبطبيعة الحال في مصر كونها إحدى الدول التي تعاني من محدودية المعلومات المتوفرة التي تساعد على اتخاذ القرارات، وهناك العديد من المؤسسات التي تعمل على الصادرات المصرية سواء من خلال الوجود المادي داخل

٦١ هيئة تنمية الصادرات، ٤٠ إلى ٦٠% لدعم معارض الأسواق الجديدة وخطة لدول الميركسور، (<https://bit.ly/2RFgSMG>)، تاريخ النشر: ١٥ فبراير ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ٥ أغسطس ٢٠١٨.



مصر أو من خلال الخارج، وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه المؤسسات لا تعمل في مصر فقط بل تعمل في نطاق عدد كبير من الدول، ولذلك يمكن عن طريقها تحقيق تكامل اقتصادي، والاستفادة من الخدمات المقدمة من الجمعيات غير الحكومية المختصة بالتصدير من تدريب أو تشبيك بين مختلف المصدرين وتقديم استشارات فنية مع توفير دعم مالي إذا تطلب الأمر.

ومن الفرص المهمة التي يجب استغلالها؛ الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف، والتي تُعدّ مصر واحدة من أطرافها حيث إن من أهم أهداف هذه الاتفاقيات؛ حرية التجارة بين أعضائها خصوصاً دورها في إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، وأهمها فرض الضريبة الجمركية التي تتسبب في ارتفاع سعر المنتجات المُصدّرة عن المنتجات المنافسة لها سواء المحلية أو من منتجات الدول الأخرى؛ مما يفقدها القدرة على التنافسية، كما تهدف أيضاً إلى تقليل تعقد كثرة الأوراق والإجراءات المطلوبة والشهادات الصحية، وأحياناً تكون هذه العوائق سبباً في توقف العديد من الشحنات، ومن الجدير بالذكر أن هناك شركات تُقدّم معلومات وتدريباً على الاتفاقيات؛ لتبين كيف يمكن الاستفادة منها والتخلص من المعوقات التي قد تقع فيها الشركات، فضلاً عن دور قطاع الاتفاقيات التجارية التابع لوزارة التجارة والصناعة.

وهناك عدد من السياسات المقترحة الهادفة إلى الحدّ من العوائق التي تواجه المصدرين وإلغائها؛ من أجل تسهيل عملية التصدير ودفع عجلة نمو الصادرات إلى الأمام، وهناك عدد من مقترحات بعض المصدرين الفعليين، مثل:<sup>٦٢</sup>

- إنشاء شبك النافذة الموحدة الذي يهدف إلى تقليل عدد الساعات اللازمة للتصدير للامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، وأيضاً إنشاء ربط إلكتروني بين الجهات المعنية بعمليات الاستيراد والتصدير، وميكنة تلك العمليات<sup>٦٣</sup>، ومراجعة الشحنات والتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية التابعة للدول المستوردة؛ للحفاظ على سمعة المنتجات المصرية والتأكد من قدرتها على المنافسة أمام الأسواق الخارجية.

- تحسين الموانئ المصرية وتطويرها، وتخفيض زمن التخليص الجمركي وتكلفته، ومدّ فترات العمل بها حيث يتصايف أحياناً وصول الشحنات في أيام العطل، مما يؤدي إلى حبس الشحنة عدداً من الأيام، ومن ثمّ تزيد التكلفة على المُصدّر إضافة إلى تأخر وصولها عن الوقت المتفق عليه، وتقديم مزيد من الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة سواء كان مالياً أم تقنياً من قبل الجهات المتخصصة مع مراعاة تفعيل منظومة الدعم وعدم تأخر صرف المستحقات المالية.

- تفعيل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول الإفريقية على وجه الخصوص، لأن المنتجات المصرية

٦٢ هيئة تنمية الصادرات، وزارة التجارة والصناعة، خطة عمل واستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية، ٢٠١٧، ص ٥-١٣، وخطة عمل لتنمية الصادرات المصرية إلى الدول الإفريقية، ٢٠١٧، ص ٧-٩.

٦٣ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): العوامل الرئيسية في إنشاء النافذة الواحدة لمعالجة الإجراءات والمعاملات الرسمية للتصدير والاستيراد في منطقة الإسكوا: النافذة الواحدة وتسهيل التجارة، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١، ص ١٣.



تعاني من القوائم السلبية، ويجب أن يمتد هذا التفعيل إلى تقديم ورش عمل للمصدرين حول هذه الاتفاقيات وكيفية الاستفادة منها، ومن المهم معرفة أن هذه الاتفاقيات تشتمل على العديد من التسهيلات كحرية التجارة وغيرها.

- مزيد من الترويج للسلع المصرية في الخارج سواء عن طريق البعثات التجارية أو إشراك عدد من المنتجين المصريين في المعارض الخارجية مع تقديم التسهيلات لهم، بالإضافة إلى جذب الشركات العاملة في مجال التصدير في الأسواق الخارجية لفتح مكاتب لها في مصر.

- تقديم مزيد من الضمانات المالية للمُصدِّرين لا سيما في دول الأسواق الإفريقية، على سبيل المثال: توفير فروع بنوك مصرية في هذه الدول، وتفعيل منظومة الدعم غير المباشر المُقدَّم للمُصدِّرين خصوصاً بعد ظهور العديد من المشكلات المتعلقة بالدعم المالي، والتركيز على المنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية وتحتاج لها الدول الأخرى، مثل: الأسمدة التي تأتي على رأس المنتجات ثم الفواكه والخضروات، والأسمت والكبريت والملح، والقطن، والمنتجات الكيماوية غير العضوية، والسجاد وأغطية الأرضيات، وعمل مزيد من التكتلات الاقتصادية لتحقيق التكامل السلعي بين الدول المجاورة.

- تقليل وتبسيط إجراءات التصدير خصوصاً المتعلقة بالتخليص الجمركي والضمانات، وتيسير شروط الإقراض وخطابات الضمان للمُصدِّرين لا سيما صغار المُصدِّرين، إضافة إلى إنشاء المؤسسات التي تتولى التأمين المطلوب ضد مخاطر التصدير، ومن أجل ذلك ينبغي تحفيز المؤسسات التي تقوم بهذه الأنشطة.

- كما يمكن استحداث حوافز تمويلية، مثل: التمويل المجاني الجزئي للمُصدِّرين الذين يدخلون سوقاً جديدة، أو يحرزون مركزاً عالمياً، والتشجيع على الاهتمام بالمنتجات التي تتمتع مصر فيها بميزة نسبية بدءاً من إنتاجها بكفاءة وجودة محلية وحتى تصديرها للخارج، وافتتاح مزيدٍ من المعارض الداخلية في مصر مع توجيه دعوات للدول الخارجية، ورفع كفاءة العمالة خصوصاً في قطاع التصدير، ومنح المزيد من الحوافز للصناعات عالية التقنية للتشجيع على الإنتاج والتصدير، وتحسين البنية التحتية وتطويرها وبخاصة المتعلقة بالنقل، وقد لمسنا هذا في ميناء السخنة وعدد من المناطق في قناة السويس، والتوسع في إنشاء عدد من معامل الفحص داخل الموانئ للحفاظ على الوقت مما يكسب المنتج المصري درجة تنافسية أكبر، وإنشاء مناطق لوجستية (ساحات مبردة وأماكن تخزين).

- دخول الحكومة في شراكة مع القطاع الخاص خاصة بالمنتجات الثقيلة؛ من أجل تشجيعهم على الاستثمار ودفعهم نحو التصدير، والربط بين شهادات الجودة وتقديم الدعم المالي أو الفني للشركات، وتفعيل برامج دعم البنية الخدمية للتصدير، ومراجعة التشريعات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير وتحديثها للتوافق مع المتغيرات المحلية والعالمية مع مراعاة عدم تعقد الإجراءات بل تبسيطها.



- رفع قدرة موظفي الجمارك على تصنيف السلع وتكويدها وتطبيق القرارات المختلفة على السلع المستهدفة؛ لأنه يلعب دوراً مهماً جداً في قبول الشحنة المُصدّرة أو رفضها في حال حدوث خطأ ما، واستعادة الخطوط الملاحية التي تُسهم في زيادة التجارة بين مصر وإيطاليا، والخط الملاحي المباشر إلى المغرب، وتوفير خطوط ملاحية منتظمة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي باعتبارها من أكبر الشركاء التجاريين مع مصر، وتفعيل دور بنك تنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان وتمويل الصادرات في تمويل الصادرات وضمان المخاطر وتقديم خدمات بشروط مميزة، والتوسع في خدمات مخاطر الصادرات وخصوصاً للدول الإفريقية والذي يساند خطة واستراتيجية هيئة تنمية الصادرات في التوجه والتوسع نحو الأسواق الإفريقية، وتطوير منظومة مراقبة الأسواق وفق أفضل الممارسات التي تتبعها الدول المتقدمة.

- تغيير هيكل التصدير لينتضمن الصادرات ذات القيمة المضافة؛ كون القطاعات التصديرية لهذه المنتجات تُصدّر في الغالب مواداً خاماً رغم توفر التكنولوجيا والمعرفة اللازمة لتصنيعها في مصر، والتوجه نحو الصناعات الإلكترونية الدقيقة وصناعات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، والصناعات الهندسية المتطورة، لذا يفضل بحزمة متكاملة من التدابير الداعمة للصناعة والتجارة تتمثل في تقديم كل الحوافز الداعمة لنمو هذه الصناعات بدءاً من توفير الاستراتيجيات القطاعية المستهدفة لنمو هذه الصناعات، وتوفير الأراضي والتجمعات الصناعية والتراخيص اللازمة لإنشاء المصانع، وتقديم الحوافز الاستثمارية اللازمة بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي نحو هذه الأنواع من الصناعات المستهدفة.

### الخاتمة:

قدّمنا في هذه الدراسة لمحة عن واقع التصدير المصري خلال الخمس سنوات (٢٠١٣ : ٢٠١٧)، واتضح لنا انخفاض الاتجاه العام للصادرات بمعدل ٣٪، كما توصلنا من خلال تحليل الهيكل السلعي للصادرات عام ٢٠١٧ مع نظرة سريعة على السنوات السابقة إلى وجود تركيز للسلع المُصدّرة في مجال المنتجات الطبيعية (كالرخام ومواد البناء والذهب)، والمعادن (كالحديد والصلب الذي من الممكن أن يصنع منه الآلات والمعدات)، والحاصلات الزراعية الخام (كالتفاح والبصل والبطاطس والعنب والنباتات الطبية والعطرية)، والجلود (الصناعات الجلدية)، والقطن (الصناعات النسيجية المتطورة والملابس ذات الجودة العالية)، مع تركيز في الهيكل الجغرافي للدول المستوردة، مثل: إيطاليا، والإمارات، والسعودية، والولايات المتحدة الأمريكية.

ثم نظرنا إلى وضع الميزان التجاري لمصر خلال هذه الفترة واتضح وجود عجز شديد، والذي بدوره يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي مما يتسبب في انخفاض معدل نمو الناتج منصباً في النهاية نحو تقليل نصيب الفرد من الدخل القومي، وقد استكملت الدراسة بيان أثر أبرز السياسات والقرارات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على قطاع التصدير، وتمثل ذلك في الآتي: تحرير سعر الصرف، وفرض رسم صادر على بعض المنتجات، وتعديل قانون الاستيراد.



ثم أوضحت الدراسة مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية خلال الخمس سنوات السابقة، وأنت على ذكر خطة عمل واستراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية والتي تستهدف الوصول بالتصدير الصناعي في عام ٢٠٢٠ إلى ما قيمته ٣٨,٥٧٦ مليار دولار بمعدل نمو يبلغ ٢٥٪، مع استمرار محاولاتها للتغلب على العوائق التي تواجه قطاع التصدير سواء كانت عوائق تحول دون الاستخدام الأمثل للطاقة التصديرية مثل: نقص التسويق الفعال، وانخفاض مستوى خدمات الموانئ، وصعوبة وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات، وارتفاع الرسوم على الصادرات والواردات، وتعقد الإجراءات الإدارية أم كانت من المعوقات التي تحدّ من الطاقة التصديرية، مثل: ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة، وارتفاع تكلفة الإنتاج والتصدير، وتشوه هيكل حوافز الاستثمار في السلع القابلة للتصدير، وضعف الخبرات والعمالة، وتدني الاهتمام بالبحوث والتطوير، مشيرة إلى أن هناك عددا من الفرص التي يجب على المصدرين استغلالها لتعزيز نمو صادراتهم سواء كانت هذه الفرص مقدمة من الجهات الحكومية أم من الجهات غير الحكومية أو الخدمات المُقدّمة من مؤسسات عالمية وخارجية.

وفي ضوء تحليل المعوقات التي تواجه قطاع التصدير في مصر؛ طُرحت بعض السياسات المقترحة لزيادة الصادرات وتنويعها ورفع جودتها ومحتواها التقني، وقد تضمنت هذه المقترحات إنشاء شبك النافذة الواحدة، وتحسين الخدمات المُقدّمة من قبل الموانئ وخطوط الشحن وجودتها، مع التركيز على السلع التصديرية ذات الميزة النسبية الظاهرة، وتفعيل الدعم المادي وغير المادي.

وعلى الرغم من الإجراءات التي تتخذها الحكومة رغبة منها في دفع قطاع التصدير نحو التقدم سواء من خلال الدعم الفني أو المالي مع رغبتها في تقليل البيروقراطية وتيسير سبل العمل داخل هذا القطاع إلا أنه ما زال هناك الكثير أمامها لكي تسير بوتيرة مناسبة مع خطط الإنجاز المتوقعة، فنجد أنه خلال الربع الأول والثاني من عام ٢٠١٨ قد ارتفعت الصادرات بمعدل ١٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٧، ولكن على الرغم من هذا الارتفاع الذي قد يشير للوهلة الأولى إلى تحسّن مطلق إلا أننا نجد أنه في المقابل أيضًا قد زادت قيمة الواردات بنسبة ١٩٪ خلال المقارنة بين الربع الأول والثاني من عامي ٢٠١٧/٢٠١٨، وهذا يشير إلى انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات أي أننا مازلنا نواجه استمرار عجز الميزان التجاري.

وفي ضوء التوقعات بانخفاض معدل النمو العالمي في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٣,٧٪ بانخفاض قدره ٠,٢٪ على إثر الإجراءات التجارية التي اتخذت من بعض الدول، فعلى سبيل المثال؛ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية تعريفات جمركية على سلع بقيمة ٢٠٠ مليار دولار تستوردها من الصين، فضلاً عن التوترات السياسية في عدد من البلدان، والتضخم الذي أصبحت تعاني منه الكثير من الدول سواء المتقدمة أو الصاعدة أو النامية<sup>٦٤</sup>، هذا في النهاية سيصب في تراجع حركة التجارة العالمية وبطبيعة الحال ستتأثر مصر بهذا مما يتوقع معه انخفاض الصادرات لديها، ولكن هناك توقع أن التأثير لن يكون كبيراً وستحقق الصادرات المصرية ارتفاعاً بمعدل منخفض؛ كون

٦٤ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: تقديم ملخص وافٍ لآفاق الاقتصاد العالمي، (<https://bit.ly/2Dy0Y0a>)، سبتمبر ٢٠١٨.





المنتجات المصدرة لديها أغلبها مواد بترولية خام و سلع خام.

٢٤

صادر عام 2018 عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر  
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا  
تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه  
الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن  
مسبق من المركز

[info@arkan-srp.com](mailto:info@arkan-srp.com)



أركان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing